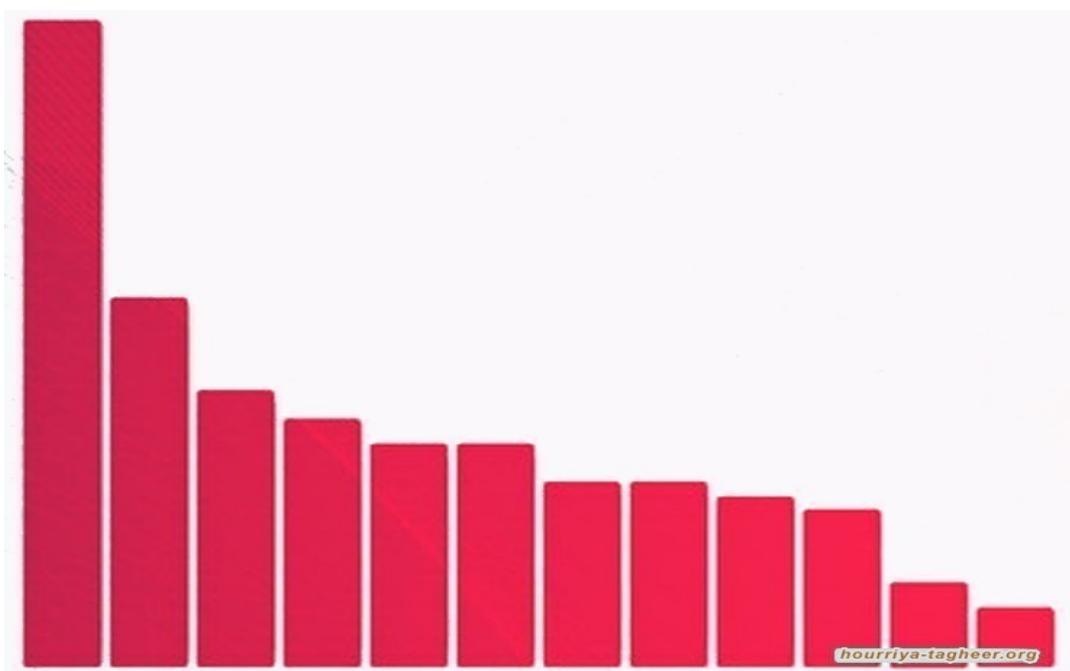


## السلطات السعودية تواجه أكبر أزمة سيولة منذ أكثر من عقد



كشفت وكالة Bloomberg الدولية أن السعودية تواجه أكبر أزمة سيولة منذ أكثر من عقد في ظل الفشل الحكومي في إدارة اقتصاد البلاد وتنامي مظاهر الفساد.

وذكرت الوكالة أن البنك المركزي السعودي عمد مؤخرا دون إعلان رسمي إلى ضخ 13 مليار دولار في البنوك المحلية المتغطشة للسيولة، في سعيه لتخفييف أسوأ أزمة سيولة منذ أكثر من عقد.

وأوضحت الوكالة أن إجراء الحكومة السعودية يعكس المخاوف المتزايدة بشأن السيولة الباهضة للبنوك في المملكة وتأثيرها على الاقتصاد، حيث تتطلع السلطات إلى تعبئة رأس المال لتشغيل المشاريع الضخمة المعطلة.

وبحسب الوكالة كان المصرفيون يتوقعون أن تتحول أسعار النفط المرتفعة بسرعة أكبر إلى ودائع حكومية من شأنها أن تخفف من أزمة السيولة، لكن وزارة المالية السعودية أعلنت الحكومة ستحتفظ بعائدات النفط الزائدة في حسابها الجاري، حتى العام المقبل.

وأكدت تقارير دولية متطابقة أن ارتفاع مستويات التضخم بدأ يزيد أزمة الاقتصاد السعودي وسط فشل حكومي وتأثير سلبي خطير لواقع الفساد والاستثمارات الطائشة.

وأبرزت وكالة رويتز الدولية أن مخاوف التضخم بدأت تلقي بظلالها على نمو القطاع الخاص السعودي، حيث انخفض مؤشر مديرى المشتريات للاقتصاد إلى أدنى قراءة له في ثلاثة أشهر.

وأوضحت الوكالة أن "انخفاض مستوى الثقة في نشاط الأعمال المستقبلية إلى أدنى مستوى تم تسجيله على الإطلاق في السعودية، مما يشير إلى درجة ملحوظة من عدم اليقين حول إمكانية الحفاظ على معدل نمو الإنتاج في القطاع الخاص".

وبحسب الوكالة انخفض مؤشر P&S Global Arabia Saudi لمديرى المشتريات المعدل موسمياً للاقتصاد بأكمله إلى 55.7 في أبريل من 56.8 في مارس، وهو أدنى قراءة له في ثلاثة أشهر.

وأشار مؤشر مديرى المشتريات في السعودية إلى تحسن قوي آخر في صحة القطاع غير النفطي في أبريل، لكنه أظهر أيضاً العلامات الأولى لضغط الأسعار التي تؤثر في قرارات الإنفاق لدى العملاء.

وكان معدل نمو الطلب الجديدة هو الأدنى منذ يناير، حيث أشار بعض أعضاء فريق المناقشة إلى انخفاض في المبيعات بسبب الزيادات الأخيرة في الرسوم.

كما توسيع مؤشر الإنتاج الفرعى بوتيرة قوية لا تزال 59.7 في أبريل ، على الرغم من انخفاضه من 62.4 في مارس وأقل من متوسط السلسلة البالغ 61.3 .

وأدى الارتفاع الملحوظ في أسعار الإنتاج خلال شهر أبريل، في ضوء ارتفاع أسعار السلع الأساسية ومخاوف التضخم العالمي، إلى المخاطرة بتراجع المبيعات بشكل أكبر في الأشهر المقبلة.

وانخفضت ثقة الأعمال في مستويات النشاط المستقبلية إلى أدنى مستوى لها في ثلاثة أشهر واحد من وهو أدنى مستوى تم تسجيله على الإطلاق، مما يشير إلى درجة ملحوظة من عدم اليقين بشأن ما إذا كان يمكن الحفاظ على المعدل الحالي لنمو الإنتاج.

ومع ذلك، تأرجح مؤشر التوظيف الفرعى للنمو في أبريل بعد انخفاض طفيف إلى ما دون مستوى 50 الذي

يفصل بين النمو والانكماش في مارس. وكان النمو أسرع وتيرة في 10 أشهر ، إلا أنه كان هامشياً .

من جهتها أوردت وكالة Bloomberg الدولية أن السعودية معرضة لمخاطر ارتفاع معدلات التضخم، حيث أثبتت المملكة أنها ليست محسنة ضد الارتفاع الأخير في التكاليف العالمية، حتى مع ارتفاع أسعار النفط التي تعزز اقتصادها حالياً .

وذكرت الوكالة أن نمو الطلبات الجديدة في القطاع الخاص السعودي انخفض إلى أدنى مستوى له في ثلاثة أشهر في أبريل، ورفعت الشركات رسوم البيع بشكل حاد لتعويض تكاليف المدخلات، مما يهدد بتراجع المبيعات بشكل أكبر في الأشهر المقبلة.